International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies (IJFUS)
eISSN 2600-8408
Pp. 147-160

Copyright (C) 2026
IIUM Press
International Islamic University Malaysia

أضرار الحرب في السودان بين المعالجة الفقهية والأطر القانونية: دراسة تكاملية

War Damages in Sudan Between Jurisprudential Treatment and Legal Frameworks: An Integrative Study

طارق عثمان علي منصور[i]، سعد الدين منصور محمد[ii]

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى فحص أضرار الحرب في السودان مِن مَنظورين متكاملين: المنظور الفقهي التأصيلي، القائم على نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها في حماية النفس والمال والعمران، والمنظور القانوني التحليلي، المبني على التشريعات الوطنية السودانية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. تكمُن مشكلة البحث في غياب مقاربة شاملة تُوازن بيْن المرجعية الشرعية والإطار القانوني لمعالجة أضرار الحروب، بالإضافة إلى ضعف التفعيل العملي للقوانين السائدة في السودان وضمان تعويض المتضررين. تعتمدُ منهجية الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن بيْن الفقه الإسلامي والقانون الدولي، مع تحليلٍ لحالاتٍ مِن الواقع السوداني كمحاسبة تطبيقية للأضرار. وأهم النتائج التي توصلتْ إليها الدراسة: أولاً؛ هناك توافُق بيْن الفقه الإسلامي والقانون الدولي في تحريم الاعتداء على الأنفس والأموال في سياق النزاع؛ ثانياً، توجد فجوة كبيرة بيْن الأُطر القانونية المعتمدة والواقع الفعلي في السودان مِن حيث التنفيذ والتعويض؛ ثالثاً، تؤكد الدراسة على أهمية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كآليات لإعادة بناء المجتمع وتعزيز السِّلم الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الحرب، السودان، القانون، المعالجة الفقهية، الأُطُر القانونية.

Abstract

This study aims to examine the war damages in Sudan from two complementary perspectives: the fundamental jurisprudential perspective, based on the texts of Islamic law and its objectives to protect life, property, and infrastructure; and an analytical legal perspective, based on Sudanese national legislation and relevant international agreements. The problem with the research lies in the absence of a comprehensive approach that balances the legal reference and the legal framework for addressing the damages caused by wars, as well as the weak practical implementation of the laws in force in Sudan and ensuring compensation for those affected. The methodology of the study is based on a descriptive-analytical approach, in addition to a comparative approach between Islamic jurisprudence and international law, with an analysis of cases from the Sudanese reality as an applied accounting of damages. The most important findings of the study are: first, there is agreement between Islamic jurisprudence and international law on prohibiting attacks on lives and property in the context of conflict; second, there is a significant gap between the legal frameworks adopted and the actual reality in Sudan in terms of implementation and compensation; third, the study emphasizes the importance of transitional justice and national reconciliation as mechanisms for rebuilding society and promoting social peace.

Keywords: *War, Sudan, law, jurisprudential treatment, legal frameworks.*

[i] أستاذ، قسم الفقه وأصوله بجامعة الجزيرة، السودان: drtarig99@yahoo.com

[ii] أستاذ مشارك، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا: eldin@iium.edu.my

Submission Date: 4 *October* 2025
Acceptance Date: 25 *November* 2025
Publication Date: 30 *January* 2026

International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies
Vol. 10, *No.* 1, *Year* 2026, *January Issue*, *eISSN* 2600-8408,
Pages: 147-160, *https://doi.org/10.31436/ijfus.v10i1.419*

المحتوى

المقدمة 148
المبحث الأول: أضرار الحرب على الدولة والمجتمع السوداني 150
المطلب الأول: الإضرار بالمجتمع 150
المطلب الثاني: الأضرار التي لحقت بالاقتصاد 151
المطلب الثالث: الأضرار التي لحقت بالمؤسسات العلمية 152
المطلب الرابع: الجرائم التي تعرّض لها النازحون والمحاصَرون في الفاشر وغيرها 153
المبحث الثاني: كيف يُمكِن للفقه الإسلامي والشريعة معالجةَ الأضرار التي سبَّبتها الحرب للمجتمع 154
المطلب الأول: استخلاص الحُلول مِن مبادئ الشريعة الإسلامية 154
المطلب الثاني: دور المجامع الفقهية في معالجة أضرار الحرب والآراء المتعلقة بها 155
المطلب الثالث: مشروعية الدفاع عن النفس في الفقه الإسلامي 156
المبحث الثالث: وُجهة نظرِ القانون الدولي والمحلي في معالجة آثار الحرب والعقوبات والمساءلة الناتجة عن الجرائم المرتكبة 156
الخاتمة 157
التوصيات 158
المراجع 158

المقدمة

الحروب والنزاعات المسلحة مِن أخطر الظواهر التي تُهدد المجتمعات الحديثة، لما تتركه مِن آثار مُدمرة على الإنسان، والممتلكات، والبنية الاجتماعية والاقتصادية؛ أعقب الصراع العسكري السوداني عام ٢٠٢٣م، والذي أشعله الانقلاب العسكري على الحكومة الشرعية، خلافات وصراعات حول تقاسم السلطة. وأدى ذلك في النهاية إلى اشتباكاتٍ دامية بيْن القوات المسلحة السودانية والشعب مِن جهة، وقوات الدعم السريع، مدعومةً بمجموعات مدنية يسارية ممثلةً بقوى الحرية من جهة، وأُطُر التغيير مِن جهة أخرى.

وقد أسفر الصراع عن أضرار طالت المدنيين وممتلكاتهم وثرواتهم وأعراضهم، بالإضافة إلى البنية التحتية للبلاد ومؤسساتها التعليمية، والاقتصاد الوطني عموما، مما أدى إلى انهيارٍ كامل للأمن والسلامة (UNOCHA, 2023).

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها مِن خلال النَّظر إلى هذه الأضرار مِن منظور فقهي يستند إلى نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها، ومِن منظور قانوني يعتمدُ على القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، مع التركيز على أوجه التكامل والتوافق بينهما.

مشكلة البحث:

كيف يُعالِج كلّ مِن الفقه الإسلامي والقانون السوداني والدولي أضرار الحرب؟ وما مدى إمكانية التوفيق بيْن المعالجات الفقهية والقانونية لتخفيف آثار النزاعات المسلحة في السودان؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى: بيان موقف الفقه الإسلامي مِن أضرار الحرب، وحماية المدنيين؛ تحليل الأُطر القانونية السودانية والدولية المتعلقة بأضرار الحرب؛ إبراز أوجه الالتقاء والاختلاف بيْن الفقه والقانون؛ تقديم مقترحات عملية للتخفيف مِنْ آثار الحرب والنزاعات المسلحة وتعزيز العدالة الانتقالية في السودان، واستقرار المجتمع السوداني بعد الحرب؛ تقديم رؤية شاملة تُسهم في حماية المدنيين.

منهج البحث:

اتبع الباحث المناهج الآتية:

١. **المنهج التأصيلي**: وذلك مِنْ خلال دراسة النصوص المتعلقة بالحرب وأضرارها.

٢. **المنهج التحليلي المقارن**: مِنْ خلال تحليل النصوص الشرعية والقانونية، والمقارنة بيْن الفقه والقوانين السودانية والدولية.

٣. **المنهج الوصفي التطبيقي**: دراسة واقع السودان بالأرقام والنماذج العملية للأضرار.

الدراسات السابقة:

شهدَت الساحة البحثية عددًا مِن الدراسات التي تناولتْ موضوعات تتقاطع مع قضية أضرار الحرب، سواء مِن زاويتها القانونية أو الفقهية أو الإنسانية. ويمكن تصنيف أبرز هذه الدراسات ضمن أربعة مسارات رئيسة:

١. الدراسات القانونية: منها قواعد القانون الدولي الإنساني في النزاعات الداخلية، تناولت دراسة (Smith, 2020) وهي دراسة تحليلية حول تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية مدى التزام الأطراف المتحاربة بمبادئ التمييز والتناسب والحماية العامة للمدنيين. وأظهرت الدراسة وجود فجوة كبيرة بيْن النصوص القانونية والتطبيق الواقعي، خاصة في الدول التي تُعاني هشاشة مؤسساتية. وتَبرُز أهمية هذه الدراسة في أنها تؤسس لقراءة قانونية يمكن الاستفادة منها في تقييم حالة السودان.

٢. الدراسات الفقهية: منها أحكام الجهاد وحماية المدنيين، قدمت دراسة (Al-Qaraḍāwī, 2015) معالجة فقهية مُعَمَّقة لمفهوم الجهاد وأخلاقياته في الشريعة الإسلامية، مع تسليط الضوء على مبادئ حُرمة قتل النساء والأطفال، وحرمة الاعتداء على الأموال، ووجوب الالتزام بقواعد أخلاقية صارمة في القتال. وخَلُصَت الدراسة إلى أنّ الشريعة الإسلامية تضع منظومة صارمة لحماية المدنيين، تتجاوز في جوانب عديدة القانون الدولي الإنساني. تُفيد هذه الدراسة في تأصيل الجانب الفقهي للبحث.

٣. الدراسات الإنسانية: منها تقرير OCHA حول الوضع الإنساني في السودان، يُعَد تقرير (OCHA, 2023) أحدُ أهم المصادر الميدانية التي وَثَّقَتْ حَجم الأضرار البشرية والاقتصادية والاجتماعية للحرب السودانية. عَرَض التقرير أرقامًا حول عدد النازحين، وانهيار الخدمات الأساسية، وتدمير البُنية التحتية، وتفشي الأمراض، والعُنف القائم على النوع. وتَستَمد الدراسة قيمتَها مِنْ كونها وثيقة مرجعية تصدر عن جهة دولية ذات مصداقية عالية، مما يجعلها أساسًا مُهمًا للمحور الوصفي التحليلي للدراسة الحالية.

٤. الدراسات المقارنة: منها أضرار النزاعات في الدول الهشّة، تناولت دراسة (Johnson, 2018) مقارنة شاملة بيْن آثار النزاعات المسلحة في الدول الهشّة، مِنْ حيث الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وخَلُص الباحث إلى أنّ الدول ذات الهشاشة المؤسسية تشهد أكبر تأثير مُدمر للنزاعات، نتيجة ضعف آليات المساءلة القانونية، وتَعَطّل مؤسسات الدولة. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تساعد في وضع الحرب السودانية ضمن سياق إقليمي ودولي أوسع.

المبحث الأول: أضرار الحرب على الدولة والمجتمع السوداني

المطلب الأول: الإضرار بالمجتمع

منذ اندلاع النزاع المسلّح في السودان في أبريل/نيسان ٢٠٢٣م، دخل المجتمع السوداني في مرحلة مِن التصدّع العميق الذي مسّ بُنيَتَهُ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. فقد أدّت الأعمال العدائية المستمرة إلى موجاتِ نزوح قسري غير مسبوقة، حيث تآكلت شبكات التضامن الأهلي وتراجعت الثقة بيْن المكوّنات المحلية، خصوصاً في المناطق المحاصرة مثل دارفور.

وتؤكد الدراسات الميدانية أنّ مدينة الفاشِر تحوّلتْ إلى مركزٍ لمعاناة المدنيين، حيث يتقاطع الجُوع مع العُنف اليومي، ما يُفاقِم الانقسامات الاجتماعية ويقوّض قدرة المجتمع على التكيّف مع الأزمة (El-Sadig et al., 2023). هذا الوضع لم يقتصرْ على النزوح فحسب، بل امتد ليشمل انهياراً واسعاً في الخدمات الأساسية التي كانت تمثّل شريان الحياة اليومي للسكان.

لقد حُرِمَتْ أحياءٌ عديدة مِن المياه والكهرباء والاتصالات، وتَعذّر وصول الإسعاف والتموين الإنساني، وهو ما انعكس في ارتفاع المخاطر على الفئات الهشّة مثل الأطفال والنساء وكبار السن تحت الحصار الممتد. وتُظهر البيانات الأُمَمِيَّة أنّ انسداد الممرات الإنسانية يرتبط مباشرة بزيادة الوفيات وتفاقم سوء التغذية، مما يجعل الأزمة الصِّحية والغذائية أكثرَ تعقيداً (Human Rights Council, 2025).

وفي ظلِّ هذا الانهيار، بَرزتْ ظاهرة خطيرة تتمثل في تصاعد العُنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث تُشير الأدلة الموثّقة إلى أنّ الصِّراع وَلّد أنماطاً منهجية مِن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات داخل المدن المحاصَرة والمخيّمات، مع محدودية الوصول إلى الرعاية الطبية والدعم النفسي والقانوني، وترسّخ الوصم الاجتماعي الذي يفاقم الآثار طويلة الأمد على الناجيات وأسرهنّ (Human Rights Council, 2025).

إلى جانب ذلك، ظهرتْ أزمة نفسية جماعية غير مسبوقة، إذ أكّدت أبحاث صحية وتعليمية ارتفاع مستويات القَلَق والاكتئاب واضطرابات ما بَعد الصدمة لدى الطلبة والأُسر والعاملين، مدفوعة بالخوف المزمِن وانقطاع التعليم والخدمات، وبتأثير مباشر للهجمات على مرافق الرعاية ومشاهد العنف اليومي (Omer et al., 2024). ومع امتداد زمن الحرب، تراجعتْ أنماطُ التعاون الأهلي، بينما ازدادت الاستقطابات وتوسّعتْ شبكات اقتصاد الحرب والابتزاز، ما جعل الحصار في الفاشِر نموذجاً صارخاً لتآكل الثقة بيْن المجتمع والسلطات والجهات المسلحة، ولِتَعَقُّدِ جهود الوساطة المحلية (Crisis Group, 2024).

هذه التحولات البُنيَوية في المجتمع السوداني ترافقتْ مع مُفاقمة الهشاشة الغذائية والصحية، حيث تؤكد تقارير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي تأكّد المجاعة في الفاشِر وكادقلي، بما يعني انهيار آليات التكيّف المنزلية وبيع الأصول وارتفاع الأمراض المرتبطة بسوء التغذية، وتحوّل النساء والأطفال إلى أكثر الفئات تعرُّضاً لخطر الوفاة (UN Sudan, 2025; UNICEF USA, 2025).

أمام هذه الصورة القاتمة، يَبرُز السؤال عن كيفية المعالجَة في ضوء المرجعية الشرعية والقانونية. ينطلق الفقه الإسلامي مِنْ قواعدَ كلية مثل: لا ضَرر ولا ضِرار، والضررُ يُزال، ودفع الضرر قَبل وقوعه، وهي قواعد تؤكّد وجوب حماية المدنيين ومنع استخدام التجويع كسلاح.

كما تتيح مقاصد الشريعة تفعيلَ أدوات مثل الزكاة والوقف لتأمين الغذاء والصحة والتعليم الطارئ، بما يحقق مبدأ حفظ النفس والكرامة الإنسانية. وتَبرُز أهمية دَور المجامع الفقهية في إصدار قرارات جماعية تُحرّم الاعتداء على غير المقاتلين وتُلزِم بفتح الممرات الإنسانية، بما ينسجم مع القانون الدولي الإنساني (IIFA, 2021; Kamali, 1999).

هذه المبادئ يمكن أنْ تَتَحوّل إلى سياسات عملية إذا ما تمّ دَمجُها في خطط الاستجابة الإنسانية، بحيث تُخصّص موارد الزكاة والوقف لدعم الغذاء والدواء والتعليم في المناطق المحاصَرة، وتُفعّل آليات الإغاثة عبر قنوات شرعية وقانونية تضمن الشفافية والعدالة.

أما القانون الدولي، فيؤكد على حقِّ الضحايا في الحقيقة والعدالة والجَبر، ويقترح آليات للتعويض النفسي والمالي وضمان عدم التكرار. وفي حين تواجه المنظومة الوطنية قيوداً أمنية ومؤسسية، تبرز الحاجة إلى آليات هجينة أو دولية لمحاسبة مرتكبي الجرائم، خصوصاً مع استمرار التحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية بشأن دارفور (Human Rights Council, 2025; ICC, 2025). كما تُوصي تقارير الأمم المتحدة بإنشاءِ صندوق للضحايا، وحمايةِ المرافق الصحية والتعليمية، وضمانِ وصول المساعدات دون عوائق (UN Sudan, 2025).

إنّ التكامل بيْن المرجعية الشرعية والقانونية يُوفّر إطاراً متماسكاً لمعالجة الأزمة، بحيث تُدمج القِيم الأخلاقية مع المعايير الدولية لتحقيق حماية المدنيين، ومساءلة الجُناة، وإعادة بناء الثقة المجتمعية.

في الختام، تكشف الحرب في السودان عنْ أزمة إنسانية وأخلاقية تتطلبُ استجابة متكاملة تجمع بيْن المرجعية الشرعية والقانونية. إنّ حماية المدنيين، وضمان الممرات الإنسانية، ومساءلة الجناة، وإعادة بناء الثقة المجتمعية، تمثل ركائز أساسية لأيّ حلّ مستدام. ومِنْ دُون هذه التدابير، ستظل المجاعة والعنف يُعيدان إنتاج دوامة الانهيار، ما يستدعي تحركاً عاجلاً مِن جميع الأطراف المعنِيَّة.

المطلب الثاني: الأضرار التي لحِقَتْ بالاقتصاد

شهد الاقتصادُ السوداني منذ اندلا ع النزاع المسلّح في أبريل/نيسان ٢٠٢٣م انكماشًا حادًا غير مسبوق، حيث تُقَدِّر نماذج الاقتصاد الكلي أنّ الناتج المحلي الإجمالي قد يتراجع بِنِسبَةٍ تتراوح بيْن ٣٢٪ و٤٢٪ حتى نهاية عام ٢٠٢٥م إذا استمر الصِّراع لفترة أطول، وهو ما يَعني تَقلّصًا كبيرًا في الناتج الزراعي والصناعي وفُقدان ملايين الوظائف، إضافة إلى تحوّل قطاعات رئيسةٍ إلى العمل بأقلِّ مِن نصف طاقتها الإنتاجية (Ahmed et al., 2025).

هذا الانكماش لا يقتصر على الأرقام المجرَّدة، بل ينعكس في حياة الأُسر التي تواجه تراجعًا حادًا في الدَّخل وارتفاعًا في معدلات البطالة، حيث تُشير التقديرات إلى قفزة مِن ٣٢٪ إلى ٤٦٪ في معدلات البطالة خلال عام واحد، مع اعتماد متزايد على التحويلات والإغاثة الإنسانية، وهو ما يُضعِف الاستهلاك المحلي ويُقلّص الاستثمار في رأس المال البشري (Ahmed et al., 2025).

إلى جانب ذلك، أُصيب قطاع الأغذية والزراعة بِشَلَلٍ شبه كامل، إذ يُظهر تحليل الاقتصاد الغذائي انكماشًا يَفوق ٣٠٪ في الناتج الزراعي الغذائي، وتراجع التوظيف إلى النِّصف في السيناريوهات الأكثر تَطرفًا، نتيجة تعطل الأسواق والمدخلات وسلاسل الإمداد

وتدهور الأمن، ما عمّق فجوة الأمن الغذائي ورفع الأسعار إلى مستويات قياسية (Ahmed et al., 2025).

هذا الوضع أدّى إلى اتساع رُقعة السوق السوداء للسلع الحيوية، في ظلّ قيود التنقل وانهيار شبكات الدفع والخدمات المصرفية، حيث ارتفعتْ تكاليف المعاملات والمخاطر، وتقدّر الخسائر بمليارات الدولارات في قطاعات الصناعة والتحويلات المالية، وفق تقارير بحثية مدعومة بنماذج الاقتصاد الكلي (Siddig et al., 2023).

كما كشفت تحليلات السياسات الدولية عن وجود اقتصاد موازٍ يغذّي الصراع، حيث شكّلت السيطرة على الذهب والمنافذ والضرائب غير الرسمية مصادرَ تمويل أساسية للأطراف المسلحة، ما أعاق أيّ استقرار اقتصادي ووسّع دائرة الاقتصادات الرمادية التي تعمل خارج الأُطر القانونية، وهو ما يهدّد بترسيخ اقتصاد الحرب على حساب التنمية المستدامة (Hogendoorn, 2023).

وفي ظِلّ هذه التحديات، تُشير أوراق السياسات وعمليات المحاكاة إلى أنّ استعادة البُنية التحتية واللوجستيات والأسواق تتطلب حُزَمًا تمويلية ضخمة، إلى جانب شفافية عالية في إدارة الموارد لمنع إعادة تدوير عوائد الحرب في العُنف، وربط الإصلاح الاقتصادي بالحماية الاجتماعية لضمان عودةٍ تدريجية للإنتاج والاستقرار (Ahmed et al., 2025).

المطلب الثالث: الأضرار التي لحقت بالمؤسسات العِلمية

أدّت الحرب المستمرة في السودان منذ أبريل/نيسان ٢٠٢٣م إلى تَعَطّل شبه كامل في قطاع التعليم على مختلف مستوياته، حيث تُشير الدراسات المحَكّمة إلى أنّ الإغلاق والنهبَ أصاب غالبية مؤسسات التعليم العالي والمدارس، مع تهجير الطلبة والهيئات التدريسية، وانقطاع العملية التعليمية، وتحويل بعض المدارس إلى ملاجئ للنازحين، ما جعل البيئة التعليمية غير صالحة للاستمرار في أداء دورها الأساسي (Saeed et al., 2024). هذا الانهيار لم يقتصرْ على البُنية التحتية، بل امتدَّ ليَشمَل تدهورًا في جودة التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي، إذ سجّلت الدراسات التعليمية ارتفاع مستويات القَلَق والاكتئاب بيْن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ونقص الكفاءات الأكاديمية، وتراجع المعايير، مع لجوء اضطراري إلى التعليم عَن بُعد دون توفر بُنيَة رقمية كافية أو دعم نفسي اجتماعي مناسب (Omer et al., 2024).

وفي ظل هذه الظروف، تفاقمتْ ظاهرة هِجرة الكفاءات، حيث ذكرتْ تقارير بحثية ومراكز سياسات أنّ الهجرة الداخلية والخارجية للباحثين والأطباء وأساتذة الجامعات زادت حدّة "نزيف العقول"، وأوقفت مشاريع بحثية طويلة الأمد، ما سَيَترُك فجوة بشرية ومعرفية ملحوظة بَعدَ الحرب (Elgadal, 2024). كما تراجع التدريب الطبي والتعليم السريري بشكل كبير، إذ وَثّقت رسائل محرّرين وبحوث تعليمية إغلاق المستشفيات التعليمية وتعطل الامتحانات والتدريب السريري للأطباء المقيمين والطلبة، مع تقليص فُرَص التعلّم العملي في بيئة صحية متهالكة، وهو ما يُهدّد جودة الكوادر الطبية المستقبلية (Satti et al., 2024).

إلى جانب ذلك، أُصيبَ قطاع البحث والابتكار بإجهاد شديد، حيث أدّى تدمير المعامِل والمكتبات والمراكز البحثية إلى فقدان بيانات ومقتنيات ومعدات نادرة، وتعطّل شبكات التعاون الدولية، ما يُضعِف إنتاج المعرفة ويؤخِّر الانتقال إلى اقتصاد قائم على العِلم

والتكنولوجيا (Elgadal, 2024). وفي المقابِل، تُشير دراسات سياسات حديثة إلى أنّ الجامعات الإقليمية يمكن أنْ تلعب دورًا محوريًا في الاستجابة المجتمعية والتماسك الاجتماعي ومشروعات السلام المحلي، شريطة توفير الدعم المؤسسي والتمويل والشراكات الدولية، بما يتيح لها المساهمة في إعادة الإعمار وبناء القدرات البشرية بعد انتهاء النزاع (Sulieman, 2025).

إنّ هذه الصورة القاتمة لقطاع التعليم في السودان تَكشِف عن أزمة مركّبة تتجاوز حدود الانقطاع المؤقت، لتَصِلَ إلى مستوى تهديد مستقبل التنمية البشرية في البلاد. فغياب التعليم الجيد، وهجرة العقول، وانهيار البحث العلمي، كلها عوامل ستترُك آثارًا طويلة الأمد على المجتمع والاقتصاد، ما يستدعي خُططًا عاجلة لإعادة بناء المؤسسات التعليمية، وتوفير بيئة آمنة للتعلّم، وضمان استمرارية البحث والابتكار كركائز أساسية للتعافي الوطني.

المطلب الرابع: الجرائم التي تَعرّض لها النازحون والمحاصرون في الفاشِر وغيرها

أولا: استخدام التجويع كسلاح حرب

خَلُصَت بعثاتُ تقصّي الحقائق الأممية إلى أنّ الانتهاكات، بما فيها الحِرمان المتعمّد مِن الغذاء والدواء، ترقى لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مع تأكيد المجاعة في الفاشر وكادوقلي بسبب الحصار وعرقلة الوصول الإنساني. (Human Rights Council, 2025)

ثانيا: القتل الجماعي واستهداف المدنيين والمرافق المحمية

وثّقَتْ تقارير حقوقية وأممية أنّ الهجمات شَمِلَت أسواقًا ومستشفيات ومخيماتٍ للنازحين، مع أنماطٍ مِن القَتل خارج القضاء والاحتجاز التعسفي والتعذيب؛ وهذه الأفعال تُخالِف قواعد التمييز والتناسب في القانون الإنساني الدولي.

ثالثا: العنف الجنسي والاغتصاب كسلاحٍ منهجي

عَرَضَتْ دراسات جبر ضررٍ عالية السمعة في مجال العنف الجنسي أنّ الناجيات يواجهن أضرارًا جِسْمِيّةً ونفسيةً واقتصاديةً جَسِيمَة، مع احتياجٍ لبرامجِ تعويضٍ وإعادة تأهيلٍ حساسةٍ للنوع الاجتماعي، وضمانات عدم التكرار، وملاحقةٍ قضائيةٍ جادّة (International Center for Transitional Justice, 2020; Global Survivors Fund, 2023).

رابعا: الحصار الممتد على الفاشر وممرّات آمنة

حَذّرتْ تحليلاتُ الأزمات مِن أنّ استمرار الحصار مِن دُون فتح ممراتٍ إنسانية سيؤدي إلى مجاعاتٍ أوسع ونزاعاتٍ إثنيةٍ دامية؛ وأوصتْ بإجراءاتٍ فورية لخفض التصعيد وتيسير الوصول ومفاوضات محلية متوازنة (Crisis Group, 2024).

خامسا: الأثر الخاص على النساء والأطفال

تقاريرٌ أممية متخصِّصَة تُشير إلى وفيات أطفال بسبب سوء التغذية الحادّ، وحالات عنفٍ جنسيّ تشمل الاغتصاب الجماعي في مخيمات النازحين وأحياء الفاشِر، مع تَعطّل خدمات التغذية العلاجية وانهيار رعاية الحوامل، ما يرفع خَطَر الموت والمضاعفات (UNICEF, 2025; Down to Earth, 2023).

سادسا: ضرورة المساءلة وجبر الضرر

تُجمع المنظّمات الحقوقية الدولية على أنّ العدالة تتطلب تحقيقاتٍ مستقلة، ودعمًا لآليات التوثيق المحلي، وتفعيل الولاية العالمية والعقوبات الموجهة، وربط ذلك ببرامج جبر ضررٍ متعدّدة الأشكال (تعويض، إعادة تأهيل، رضى/اعتراف، ضمانات عدم التكرار) (FIDH, 2025; REDRESS, 2024).

المبحث الثاني: كيف يُمكِن للفقه الإسلامي والشريعة معالجةَ الأضرار التي سبَّبتها الحرب للمجتمع

المطلب الأول: استخلاص الحُلول مِن مبادئ الشريعة الإسلامية

يُمثّل مفهوم دفع الضرر في الشريعة الإسلامية أحدُ الأصول الكلية التي تَحكُم المعاملات والعلاقات، حيث تبرز قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" باعتبارها مِن القواعد الخمس الكبرى التي يقوم عليها الفقه الإسلامي. هذه القاعدة تؤكد أنّ الشريعة جاءَت لحفظ الضروريات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، وهو ما يجعلها إطارًا تشريعيًا يَفرِض على الدولة والمجتمع اتخاذَ التدابير الوقائية قَبلَ نشوب النزاعات المسلحة، حمايةً للأرواح والمصالح الأساسية (Kamali, 1999). إنّ هذه القاعدة ليست مجرد مبدأ نَظَرِيّ، بل هي قاعدة عملية يمكن توظيفها في السياسات العامة، خصوصًا في أوقات الأزمات، لضمان تقليل الأضرار قَبلَ وقوعها.

وتأتي المقاصد الشرعية لتُشَكّل الإطار الأوسع لهذه القاعدة، حيث توضح الدراسات الحديثة في فلسفة المقاصد، مثل أعمال جاسم عودة، أنّ المقاصد ليست مجرد نظرية بَلْ منظومة عملية يُمكن توظيفها في إدارة الأزمات، مِن خلال تعزيز العدالة، حفظ الأرواح، وضمان الأمن الغذائي والصحي أثناء النزاعات (Auda, 2007). هذا الفهم العملي للمقاصد يُتيح للدول والمؤسسات الإسلامية وَضْعَ سياسات وقائية تَستند إلى حفظ الضروريات، بما يحقق التوازن بيْن المصلحة العامة والاعتبارات الإنسانية في حالات الطوارئ.

كما يَبرز مبدأ المصلحة العامة أو المصلحة المرسلة كأداة فقهية أساسية لتحقيق هذه الغاية، إذ أكَّد الفقهاء الكلاسيكيون مثل الغزالي والشاطبي أنّ تحقيق المصلحة ودرء المفسدة هو جوهر التشريع، ما يعني أنّ التدخلات الإنسانية والإغاثية في مناطق الحرب واجب شرعي، حتى لو استلزم إجراءات استثنائية لحماية الأرواح (Kamali, 1999). هذا المبدأ يَفتح المجال أمام سياسات مرنة تستجيب للظروف الطارئة، وتضع حماية الإنسان فوق أيّ اعتبار آخر.

ولا يَقتصِر الأمر على التدخلات الإنسانية أثناء النزاع، بل يمتد إلى الوقاية مِن النزاعات عبر الإصلاح المؤسسي، حيث يُشير يوسف القرضاوي في كتاباته حول المقاصد الاقتصادية إلى أنّ الظلم الاجتماعي أحدُ جذور النزاعات المسلحة، ما يجعل تطبيق قاعدة دفع الضرر قَبلَ وقوعه يتطلب سياسات إصلاحية في توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية، لضمان الاستقرار ومنع الانفجار الاجتماعي (Hikmah & Yazid, 2024). هذه الرؤية تضع العدالة الاجتماعية في قَلبِ الاستراتيجية الوقائية، باعتبارها ضمانة أساسية للأمن والسلم.

ومِن زاوية أخرى، تؤكد الأبحاث المقارَنة بيْن الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، مثل دراسة الشيباني في "السير الكبير"، أن الشريعة سَبَقَت في وضع ضوابط

لحماية المدنيين أثناء النزاعات، وهو ما يُتيح مواءمة هذه المبادئ مع المعايير الدولية لتقليل الأضرار، وتعزيز التعاون بيْن المرجعيتين الشرعية والقانونية في إدارة الأزمات (Çakma, & Güneysu, 2020). هذا التكامل يوفّر إطارًا عمليًا لتطبيق القِيم الإسلامية في سياق عالمي، بما يحقق حماية فعالة للمدنيين.

وأخيرًا، تَفرِض المقاصد إعادة بناء ما تهدم مِن مصالح ضرورية، مثل الصحة والتعليم، باعتبارها مِن حفظ النفس والعقل، وهو ما يجعل برامج إعادة الإعمار ليستْ خيارًا سياسيًا بل التزامًا دينيًا وأخلاقيًا، يَهدِف إلى استعادة الحياة الطبيعية وضمان التنمية المستدامة بَعد النزاعات (Auda, 2007). إنّ هذا التصور يجعل مِن إعادة الإعمار واجبًا شرعيًا، يربط بيْن البُعد الإنساني والبُعد الديني في معالجة آثار الحرب.

المطلب الثاني: دور المجامع الفقهية في معالجة أضرار الحرب والآراء المتعلقة بها

يُمثّل الاجتهاد الجماعي في العصر الحديث آلية مؤسسية فعّالة لتوحيد الرُّؤى الشرعية حول القضايا المستجَدَة، بما فيها النزاعات المسلحة، مِن خلال المجامع الفقهية مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي. هذه المجامع تَعتمد على إصدار قرارات وفتاوى جماعية تراعي مقاصد الشريعة وتَستَنِد إلى خبرات متعددةِ التخصصات، بما يضمن معالجة القضايا المعقدة بروح جماعية تتجاوز الاجتهاد الفردي (Makhlouf, 2021). وقد شَدَّدَت قرارات هذه المجامع في السنوات الأخيرة على حُرمة قتل غير المقاتلين، وضرورة الالتزام بمبادئ التمييز والتناسب، بما ينسجم مع أحكام الشريعة والقانون الدولي الإنساني، وهو ما يعكس التلاقي بيْن المرجعية الإسلامية والمعايير الإنسانية العالمية.

ولا يَقتَصِر دَورُ المجامع الفقهية على إصدار الفتاوى النظرية، بل يمكن أنْ يمتدَّ إلى وضْعِ أُطُر شرعية لمعالجة آثار الحرب عبر برامج جبر الضرر، مستندة إلى قواعد الضمان وردّ المظالم، بما يحقق العدالة الانتقالية مِن منظور إسلامي. هذه البرامج يمكن أنْ تشمل التعويضات المالية والنفسية للضحايا، وإعادة التأهيل، وضمانات عدم التكرار، في إطار يراعي الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمعات المتضررة (Al-Othaimeen et al., 2021). وتوصي الدراسات الحديثة بضرورة مواءمة قرارات المجامِع مع المعايير الإنسانية الدولية، لتسهيل وصول الإغاثة وضمان حماية المدنيين، دون الإخلال بالثوابت الشرعية، وهو ما يفتح المجال أمام شراكات استراتيجية بيْن الهيئات الشرعية والمنظمات الدولية (Çakma, & Güneysu, 2020).

وفي سياق تطويرِ الفقه ليواكِبَ العصر، تدعو أبحاثٌ أكاديمية مِثلَ دراسة "Fiqh al-Jihad in the Contemporary World" إلى تحديث الأحكام المتعلقة بوسائل الحرب بما يُراعي التطورات التقنية، مع الحفاظ على مقاصد الشريعة في منع الضرر وحماية الإنسان (Muhammadin, 2020). هذا التحديث لا يعني تغييرَ الثوابت، بل إعادة صياغة التطبيقات العملية بما يتناسب مع الواقع المعاصر، ويمنع الانتهاكات التي تتعارض مع روح الشريعة.

كما يمكن للمجامع الفقهية أنْ تَضَعَ مُدَوَّناتِ سُلُوك شرعية للمقاتلين، تَستَنِد إلى القرآن والسُّنة، لضبط سُلوك الأطراف المسلحة، بما يمنع الانتهاكات ويحققُ مقاصد الرحمة والعدل. هذه المدونات يمكن أنْ تتحول إلى أدوات عملية لتثقيف المقاتلين وتوجيههم نحو الالتزام بالقيم الإسلامية في إدارة النزاعات، بما يحدّ مِن الجرائم

ويعزز فُرَص السلام المستدام (Al-Othaimeen et al., 2021).

إنّ الاجتهاد الجماعي، إذا ما فُعّل بشكل مؤسسي وتكاملي، يمكن أن يشكّل ركيزة أساسية في بناء منظومة شرعية قادرة على الاستجابة لتحديات النزاعات المسلحة، وتحقيق التوازن بيْن القِيَم الدينية والالتزامات الإنسانية، بما يضمن حماية المدنيين، وجبر الضرر، وإعادة بناء الثقة المجتمعية بعد الحرب.

المطلب الثالث: مشروعية الدفاع عن النفس في الفقه الإسلامي

يُقِرّ القرآن الكريم والسنة النبوية حقَّ الإنسان في الدفاع عن النفس والمال والعرض، ضمن ضوابطَ دقيقة تَمنَع الاعتداء وتحقق التوازن بيْن الحقِّ المشروع ومقاصد السِّلْم، وهو ما أكده الفقهاء في جميع المذاهب الأربعة باعتباره مِن الضروريات التي جاءت الشريعة لحفظها (Haque, 2024). هذا الحق لا يُمارَس بِلا قُيُود، بَل تحكُمُه شروطٌ أساسية حدّدتها الدراسات الفقهية المعاصرة، منها الضرورة، والتناسب، وعدم تجاوز الحدّ، بحيث لا يتحول الدفاع إلى عدوان، وهو ما يتوافق مع قواعد القانون الدولي الإنساني التي تَشتَرط التمييز والتناسب في استخدام القوة.

ويمتد مفهوم الدفاع المشروع في الفقه الإسلامي ليشملَ الدفاع الجماعي عن المستضعَفين، إذ يُجيزُ الفقه استخدامَ القوة لحماية المظلومين ومنع الإبادة، بشرط أنْ يكون ذلك تحتَ سلطة شرعية، لا عَبرَ جماعات غير مخوّلة، لتَجَنُّبِ الفوضى والانتهاكات التي قد تترتب على العمل الفردي أو غير المنظم (Shah, 2013). وفي هذا السياق، تؤكد جميع المذاهب حُرمة الاعتداء على غير المقاتلين، بما في ذلك النساء والأطفال والرهبان، حتى في حالة الحرب، وهو ما ينسجم مع مبدأ الإنسانية في الشريعة الإسلامية، ويعكس التلاقي بيْن أحكام الفقه وقواعد القانون الدولي الإنساني (Shah, 2013).

إنّ الدفاع عن النفس في الشريعة ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لحفظ الضروريات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، ما يفرِض ضوابط أخلاقية صارمة في إدارة النزاع، ويمنع الانزلاق نحو الفوضى أو الانتقام (Kamali, 1999). ومِن أبرزِ هذه الضوابط وجوبُ إيقاف القِتال عند عروض السّلْم، إذ يوجِب الفقه الإسلامي قَبول الصُّلح إذا عُرض مِن الطرف الآخر، تحقيقًا لمقصد السّلْم ومنع استمرار الحرب بلا مبرر شرعي، وهو ما يُرسّخ مبدأ الرحمة والعدل في التشريع الإسلامي (Shah, 2013).

هذه المبادئ تجعل مِن الدفاع في الإسلام إطارًا متوازنًا يجمع بيْن حماية الحقوق الأساسية ومنع الضرر، وبيْن الالتزام بالقِيم الأخلاقية التي تضمن عدم تحول الحرب إلى أداة للظلم أو الإبادة، بما يحقق التكامل بيْن المرجعية الشرعية والمعايير الإنسانية الدولية.

المبحث الثالث: وجهة نظر القانون الدولي والمحلي في معالجة آثار الحرب والعقوبات والمساءلة الناتجة عن الجرائم المرتكبة

يُقرّ القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ العدالة الانتقالية بـ"الحق في جبر الضرر" باعتباره حُزمَة شاملة تتضمن التعويض، وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وردّ الاعتبار، وضمانات عدم التكرار. وقد أكّد مجلس حقوق الإنسان في تقارير بِعثَة تقصّي الحقائق المستقلة الخاصة بالسودان أنّ الانتهاكات واسعة النطاق، بما فيها

جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، تُرتّب واجبًا قانونيًا وأخلاقيًا في الجبر، يضع الضحايا في قَلب أيّ عملية عدالة انتقالية (OHCHR, 2025). هذا الإطار المعياري لا يَقتَصر على التعويض المالي، بل يشمل إعادة بناء الثقة المجتمعية عبر الاعتراف الرسمي بالانتهاكات وتوثيق الحقيقة.

وتُظهِر الخبرات المقارنة أنّ برامج الجبر الفعّالة تبدأ بمكوّنات العلاج النفسي المتخصّصة والدعم الاجتماعي المجتمعي، خصوصًا لضحايا العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي، مع توفير مسارات إحالة آمنة تراعي الخصوصية الثقافية. وقد شدّد الصندوق العالمي للناجين في موجز السودان لعام ٢٠٢٣م على ضرورة دمج هذه التدابير في الاستجابة الإنسانية، بما يضمن إعادة الإدماج الاجتماعي للضحايا (Global Survivors Fund, 2023). إلى جانب ذلك، توصي الدراسات الرَّصِينة بإقرار آليات تعويض نَقدِية وعَيْنِيَّة مَرنة تُراعي طبيعة الأضرار الجسدية والنفسية والاقتصادية، وتستجيب للفوارق النوعية، بحيث تشمل تكاليف العلاج والإعالة وخسائر الكسب والسكن والتعليم، مع استحداث صندوق وطني للتعويضات كما نصّت اتفاقية جوبا للسلام، في انتظار تشريعات مفصّلة للتنفيذ (Global Survivors Fund, 2023).

ولا يَقلّ الاعتراف الرسمي وكشف الحقيقة أهمية عن التعويضات المادية، إذ يؤكّد خبراء العدالة الانتقالية أنّ إجراءات الاعتراف بمُعاناة الضحايا، وتوثيق الحقيقة عبر آليات مستقلة، وحملات تذكارية، هي عناصر جوهرية لإعادة الاعتبار وتخفيف الأذى المعنوي الجَمْعي. وقد خَلُصَت مذكّرات سياسات متخصصة في السودان إلى ضرورة دمج هذه الإجراءات ضمن استراتيجية وطنية للانتقال العدلي، بما يضمن مشاركة الضحايا في صياغة السياسات (REDRESS, 2025; Schneider, 2020).

أما ضمانات عدم التكرار، فتُعدّ الإصلاحات القانونية والمؤسسية والأمنية شرطًا لتحقيق جبر فعّال ومستدام، وتعزيز ثقة الضحايا في الدولة. وتَشمل هذه الإصلاحات التطهير المؤسسي، ومحاسبة المسيئين، وإنهاء ثقافة الإفلات مِن العقاب، وربط برامج الجبر بإصلاحات ملموسة في الأجهزة العدلية والأمنية، كما شدّدت إعلانات مبادئ العدالة الانتقالية في مارس/آذار ٢٠٢٣م (Lenoir, 2023).

وتَبرُزُ أهمية الاستفادة مِن السوابق القضائية الدولية في هذا السياق، إذ يُظهر حُكمَ المحكمة الجنائية الدولية في قضية علي كوشيب (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥م) قيمة الاعتراف القضائي بالاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي بوصفه جريمة ضد الإنسانية، وهو ما يَمنح دفعة قوية لبرامج الجبر النوعي ويوفّر سندًا معياريًا لتصميم آليات تعويض وإعادة تأهيل لضحايا العنف الجنسي في السودان (GIWPS, 2025).

إنّ هذه المنظومة المتكاملة لجبر الضرر، إذا ما نُفّذت بفعالية، يمكن أنْ تَفتح الطريق أمام بناء سلام مستدام، يُعيدُ للضحايا حقوقهم، ويعالج الجروح النفسية والاجتماعية، ويؤسس لمرحلة جديدة مِن الثقة بيْن الدولة والمجتمع.

الخاتمة

تَكشِف الدراسة عن أنّ الحرب في السودان خَلّفَت أضرارًا بشرية واقتصادية واجتماعية ونفسية عميقة، مما يستدعي معالجة متكاملة تجمع بيْن المرجعية الشرعية والقانونية. إنّ حماية المدنيين، وضمان الممرات الإنسانية،

ومساءلة الجناة، تمثل ركائز أساسية لأيّ حلّ مستدام. كما تؤكد الدراسة على ضرورة تفعيل آليات العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار لضمان السِّلْم المجتمعي. ومِن دُون هذه التدابير، ستظل دوامة الانهيار قائمة، ما يستدعي تحركًا عاجلًا مِن جميع الأطراف. ومن أهم نتائج هذا البحث:

١. وجود توافق بيْن الفقه الإسلامي والقانون الدولي في تحريم الاعتداء على الأنفس والأموال أثناء النزاعات المسلحة.

٢. فجوة كبيرة بَيْنَ الأُطُر القانونية المعتَمَدة والواقع الفعلي في السودان مِن حيث التنفيذ والتعويض للضحايا.

٣. أهمية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كآليات لإعادة بناء المجتمع وتعزيز السِّلْم الاجتماعي.

التوصيات

١. تفعيل دَورِ المجامع الفقهية في إصدار قرارات جماعية تُحرّم الاعتداء على المدنيين وتُلزم بفتح الممرات الإنسانية.

٢. إنشاء صندوق وطني للتعويضات المالية والنفسية للضحايا، وربطه ببرامج إعادة التأهيل وضمانات عدم التكرار.

٣. مواءمة التشريعات السودانية مع المعايير الدولية، وتطوير آليات مساءلة فعّالة لمحاسبة مرتكبي الجرائم.

المراجع

ACLED. (2024). Foreign meddling and fragmentation fuel the war in Sudan [Documentary-statistical report]. https://acleddata.com

Ahmed, M., Raouf, M., & Siddig, K. (2025). Economic impact of Sudan conflict [Report].

Al-Othaimeen, Y. bin A., Al-Humaid, S. bin A. bin H., & Sano, K. M. (2021). Resolutions and recommendations of the International Islamic Fiqh Academy (Official ed.). International Islamic Fiqh Academy. https://iifa-aifi.org/wp-content/uploads/2021/12/Resolutions-Recommendations-of-the-IIFA-Official-Edition-Oct-2021.pdf

Al-Qaradawi, Y. (2015). Fiqh al-jihād. Wahba Publishing.

Amnesty International. (2025, April 10). "They raped us all": Sexual violence in Sudan. https://www.amnesty.org

Auda, J. (2007). Maqasid al-Shariah as philosophy of Islamic law. International Institute of Islamic Thought.

Çakmak, C., & Güneysu, G. (2020). Exploring foundational convergence between the Islamic law of armed conflict and modern international humanitarian law: Evidence from al-Shaybani's Siyar al-Kabir. International Review of the Red Cross, 102, 1153 - 1178.

CGIAR. (2025). Sudan economic modeling and trade disruptions. https://cgspace.cgiar.org

Crisis Group. (2024). Africa Briefing N°198: Sudan's war and its social impact. International Crisis Group.

Down to Earth. (2023, October 7). Sudan conflict fallout: Over 1,200 children have died in country amid healthcare crisis, says UN. https://www.downtoearth.org.in/africa/sudan-conflict-fallout-over-1-200-children-have-died-in-country-amid-healthcare-crisis-says-un-91862

Elgadal, M., & Glade, R. (2024). Research in displacement: The impact of war on Sudan's higher education and academic research community. Rift Valley Institute.

El-Sadig, S. M., E-Amin, S. O., El-Amin, R. O., Siddig, E. E., & Ahmed, A. (2023). Fighting in Sudan threatens its already fragile healthcare system.

FIDH. (2025). Sudan: Accountability processes. https://www.fidh.org/IMG/pdf/fidh_sudan_report_2025.pdf

GIWPS. Georgetown Institute for Women, Peace and Security. (2025, November 24). Sudan [Conflict tracker]. https://giwps.georgetown.edu/conflict-tracker/country/sudan/

Global Survivors Fund. (2023). Sudan: Global reparations study on opportunities for reparations for survivors of conflict-related sexual violence. https://www.globalsurvivorsfund.org/wp-content/uploads/2025/09/GSF_Report_SUDAN_EN_June2023_WEB.pdf

Haque, M. A. (2024). The concept of self-defence in Islamic criminal law: A study. International

Médecins Sans Frontières. (2025b, June 4). Report on protection and assistance gaps in South Darfur. https://www.msf.org

Muhammadin, F. M. (2020). Fiqh al-jihād in the contemporary world: Addressing the gaps in the regulations on the means and methods of warfare [Doctoral dissertation, International Islamic University Malaysia]. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/344188740_FIQH_AL-JIHAD_IN_THE_CONTEMPORARY_WORLD_ADDRESSING_THE_GAPS_IN_THE_REGULATIONS_ON_THE_MEANS_AND_METHODS_OF_WARFARE

OCHA. (2023). United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) activities and reports from the year 2023.

OHCHR, Office of the High Commissioner for Human Rights. (2024, October 29). UN fact-finding mission documents large-scale sexual violence in Sudan. https://www.ohchr.org

Omer, A. T., Ali, E. M., Elhassan, M. E., Ibrahim, S. A., & Ahmed, Y. S. (2024). Medical education challenges during the war crisis in Sudan: A cross-sectional study, 2023–2024. BMC Medical Education, 24(1), 1354. https://doi.org/10.1186/s12909-024-06358-2

REDRESS. (2024). One step closer to justice and healing. https://redress.org/wp-content/uploads/2024/06/ACHPR-Briefing_EN.pdf

REDRESS. (2025). 2025 annual review. https://redress.org/storage/2025/12/Redress-annual-review-2025-web-PAGES.pdf

Saeed, A. A., Kheir, E., Gibreel, O. A., Khalifa, S. E., Suliman, M. Y., & Almekkawi, S. M. (2024). The humanitarian crisis in Sudan: The distorted educational system. Napata College Repository. http://dspace.napata.edu.sd/items/ee63336d-a482-4fc3-a028-a3f63295b36a

Sassòli, M. (2019). International humanitarian law: Rules, controversies, and solutions to problems arising in warfare. Edward Elgar Publishing.

Satti, A. M. S., Mohamed Saeed, R. S., et al. (2024). Medical education and clinical training under siege.

Schneider, P. (2020). Transitional justice in Sudan: Setting the course for a national transitional justice process. Max Planck Foundation for International Peace and the Rule of Law. https://www.mpfpr.de/wp-content/uploads/Transitional_Justice_in_Sudan%E2%80%93Setting_the_Course_for_a_National_Transitional_Justice_Process.pdf

Shah, N. A. (2013). The use of force under Islamic law. European Journal of International Law, 24(1), 343–365. https://doi.org/10.1093/ejil/cht013

Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE), 11(3), 1–14. https://doi.org/10.20431/2349-0381.1103001

Hikmah, N., & Yazid, M. (2024). Maqashid Al-Syariah as a contemporary economic solution according to Yusuf Al-Qaradawi. ITQAN: Journal of Islamic Economics, Management, and Finance, 4(1), 51–63. https://doi.org/10.57053/itqan.v4i1.62

Hogendoorn, E. J. (2023). Analysis of war economy and financing channels [Report]. International Crisis Group.

Human Rights Council. (2025a). Paths to justice: Accountability for atrocities in Sudan. United Nations.

Human Rights Council. (2025b). Report on Sudan. United Nations.

Human Rights Watch. (2024, July 28). "Khartoum is not safe for women!": Sexual violence against women and girls in Sudan's capital. https://www.hrw.org

Insecurity Insight. (2025, April 1). Attacks on health care in Sudan (19 Mar–01 Apr 2025). https://insecurityinsight.org

International Center for Transitional Justice. (2009). Limitations and opportunities of reparations [Briefing]. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Limitations-Reparations-2009-English.pdf

International Criminal Court. (2025a). Darfur case updates. ICC.

International Criminal Court. (2025b). Forty-first report to the UN Security Council pursuant to UNSCR 1593 (2005): Darfur. ICC.

International Islamic Fiqh Academy. (2021). Resolutions and recommendations of the International Islamic Fiqh Academy.

International Organization for Migration. (2025). Sudan and neighbouring countries crisis response plan 2025. IOM.

Kamali, M. H. (1999). Principles of Islamic jurisprudence (2nd rev. ed.). Ilmiah Publishers.

Lenoir, G. (2023, March 31). Sudan transitional justice: agreement in sight or a "big lie"? JusticeInfo.net. https://www.justiceinfo.net/en/114883-sudan-transitional-justice-agreement-in-sight-or-a-big-lie.html

Makhlouf, A. G. (2020), Evolution of Islamic Law in the 20th Century: The Conception of Collective Ijtihād in the Debate Between Muslim Scholars.

Médecins Sans Frontières. (2025a, May 28). Sexual violence in Sudan [Press release]. https://www.msf.org

Siddig, K., Raouf, M., & Ahmed, M. (2023). The economy-wide impact of Sudan's ongoing conflict: Implications on economic activity, agrifood system and poverty (Working Paper 12). International Food Policy Research Institute. https://cgspace.cgiar.org/server/api/core/bitstreams/b34d87c4-9578-4ec1-afd5-9313c43bf1d2/content

Smith, J. (2020). International humanitarian law in internal conflicts. Journal of Law Studies, 45(2), 123–145.

Sulieman, H. M. (2025). Role of universities in post-conflict recovery and peacebuilding.

The African ROR. (2025). Trade and financial system collapse in Sudan. https://theafrican.ror.africa

UN Sudan. (2025). Annual humanitarian report. United Nations.

UNICEF USA. (2025). Sudan emergency response. https://www.unicefusa.org

UNICEF. (2025, August 27). After 500 days under siege, children in Sudan's Al Fasher face starvation, mass displacement, and deadly violence [Press release]. https://www.unicef.org/press-releases/after-500-days-under-siege-children-sudans-al-fasher-face-starvation-mass

UNOCHA, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025). Sudan humanitarian needs and response plan 2025.